أهمية الشفافية في تحقيق التنمية المستدامة

جميلة الجوزي
جامعة الجزائر-3

ملخص
كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" (وزير البيئة الدانمركي الأسبق) وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

1- محاولة تحديد طبيعة التنمية المستدامة:

1-1 مفهوم التنمية المستدامة: تم بموجب التقرير السابق الذكر دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التنمية المستدامة: "بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".

كما عرفها الصندوق السوري لتنمية الريف بـ" العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره"[1].

تعرف الفاو التنمية المستدامة (التعريف الذي تم تبنيه في عام1989) كما يلي": التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية "[2].

[1] الصندوق السوري لتنمية الريف، مشروع ترويج ونشر التخطيط للتنمية المستدامة على المستوى المحلي في الجمهورية العربية السورية، 2007– 2004

[2] دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2006، ص56.

1-2 أبعاد التنمية المستدامة: أكد تقرير "برونتلاند" (السابق الذكر) على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث " الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ".

أ) **البعد الاقتصادي:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر العناصر التالية:[3]

- توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية.
- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.

ب) **البعد الاجتماعي:** يشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات. أما عناصر هذا البعد فهي:[4]

- الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني.
- التمكين: ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل.
- الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته.

ج) **البعد البيئي:** ويركز على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل في مكونات البيئة، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية:[5]

- التنوع البيولوجي المتمثل في البشر، النباتات والغابات، الحيوانات والطيور والأسماك.
- الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة والناضبة.
- التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية.

ومن خلال الأبعاد السابقة يمكن القول: أن التنمية المستدامة تقوم على عناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي، زراعي، رعوي، إلخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمُشكِّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي)[6].

والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها. والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها

---

[3] عبد العزيز بن صقر الغامدي.، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة،جامعة نايف للعلوم والأمنية نموذجا،ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت، 23-2006/04/26م.

[4] نفس المرجع السابق.

[5] نفس المرجع السابق.

[6] محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة، وحماية البيئة في السنة النبوية، ورقة مقدمة في الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول : القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث، موقع نبي الرحمة دوت كوم www.nabialrahma.com

بشكل مناسب اقتصاديا. ولهذا فإن حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضمن هذه الضوابط ما يلي:

- المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء).
- المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي.
- ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

وتقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء.

1-3 أهمية التنمية المستدامة وأهدافها: تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم.

كما تتجلى أهمية التنمية المستدامة أيضا من خلال الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[7]

- إنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.
- إنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
- تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.
- تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

1-4 خصائص التنمية المستدامة: حدد مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في جانيرو عام 1992 خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:[8]

- تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير الإمكانات المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة مستقبلية.
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة.
- تراعي احتياجات البشر لتحسين نوعية حياتهم.
- تدعو إلى عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلوثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة.
- تنسيق سياسات استخدام الموارد مع توجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة.

1-5 مؤشرات التنمية المستدامة: اهتمت دول العالم في الآونة الأخيرة باستخراج مجموعة من المؤشرات التي تؤكد تحقق التنمية المستدامة في اقتصاد ما، والتي يمكن تبويبها على النحو التالي:[9]

أ- مؤشرات التنمية المستدامة لعناصر التنوع البيولوجي: يعتبر مؤشر المساحات الخضراء أهم هذه المؤشرات، ويتم حسابه كما يلي:

[7] عبد العزيز بن صقر الغامدي، مرجع سابق.

[8] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص28.

[9] أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مركز تطير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، 2007، ص ص27- 30.

$$GSDI = \frac{EBG - OBG}{OBG}$$

حيث:

- رصيد المساحات الخضراء في بداية السنة المالية:OBG
- رصيد المساحات الخضراء في نهاية السنة المالية:EBG
- مؤشرات المساحات الخضراء:GSDI

ب- **مؤشر عائد عناصر التنوع البيولوجي:** ويتم حسابه كما يلي:

$$YBSI = SY - AY$$

حيث:

- مؤشر عائد عناصر التنوع البيولوجي: YBSI
- العائد المعياري للتنوع البيولوجي: SY
- العائد الفعلي للتنوع البيولوجي:AY

ج- **مؤشر التنمية المستدامة للمياه:** ويتم حسابه على النحو التالي:

$$WSDR = AQW - NQWF/AQW$$

حيث:

- مؤشر التنمية المستدامة للمياه:WSDR
- الكمية المتاحة من المياه:AQW
- الكمية المطلوبة من المياه للفترة القادمة لمقابلة احتياجات الأجيال المستقبلية:NQWF

2- الشفافية والفساد الإداري: أصبحت مصطلحات" الشفافية" و"المساءلة" و"الحوكمة أو الحكم الصالح" العامل المشترك الأعظم في معظم الحوارات العامة والعناوين الصحفية اليومية، واللقاءات والمنتديات الفكرية والسياسية التي عقدت على مدار السنوات الماضية في المحافل الدولية، ومع ازدياد العولمة على الصعيد الاقتصادي العالمي وانفتاح معظم الاقتصاديات على العالم تحولت هذه الموضوعات من هاجس وطني داخلي إلى قضية عامة ودولية.

2-1 مفهوم الشفافية والفساد الإداري:

اتفقت الكثير من الكتابات التي تناولت قضايا الحكم الرشيد والإصلاح الإداري في أن الشفافية تعني في مفهومها العلمي" مناهضة ظاهرة الفساد الإداري في الدولة عن طريق توفر الصدق والوضوح بوجود المحاسبة والمساءلة في العمل العام، مع تمكين المواطنين وإشراكهم في عملية صنع القرار" [10].

من خلال هذا التعريف يظهر أن غياب الشفافية يعني الفساد الإداري. ويؤكد ذلك تعاريف الفساد الإداري. فيعرفه صندوق النقد الدولي على أنه " سوء استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها"[11]. أما البنك العالمي فيعرف الفساد الإداري بأنه "استغلال المنصب

[10] أبوبكر مصطفى بعيرة، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، ورقة مقدمة في **المؤتمر الوطني الأول للتنمية الإدارية، المعهد الوطني للإدارة**، طرابلس، ليبيا، 28-29 اكتوبر 2007.

[11] علي أحمد فارس، حل الأزمات: الفساد الإداري نموذجا، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، موقع مركز المستقبل للدراسات والبحوث http://mcsr.net ، 2008/08/08.

العام[12] بغرض تحقيق مكاسب شخصية"[13]. في حين تذهب منظمة الشفافية العالمية إلى أنه "سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية".

نلاحظ اتفاق التعاريف السابقة على كون الفساد الإداري سلوك لا أخلاقي يحاول من خلاله الموظف استغلال منصبه لتحقيق مصالحه الخاصة.

2-2 مظاهر الفساد: يأخذ الفساد أشكالا متعددة نظرا لارتباط العوامل المساهمة في بروزه وفيما يلي نتعرض لأهم مظاهر الفساد[14]:

أ- الرشوة: وتعرف على أنها قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته أو الامتناع عن عمل من اختصاصه كذلك أو الإخلال على أي نحو بمقتضيات وواجبات الوظيفة.

ب- استغلال السلطة الوظيفية: يأتي استغلال السلطة من موظفين لهم نفوذ قد يستغلونه في تحقيق أغراض خاصة سواء لهم أو لأولادهم أو ذويهم، وهو استغلال لا يتفق والمصلحة العامة ويعتبر خيانة للوظيفة التي هي أمانة وجب المحافظة عليها.

ج- التسيب الوظيفي: ويتمثل في مخالفة القوانين واللوائح ومن أمثلة ذلك عدم الحضور للعمل في الأوقات المحددة والخروج قبل المواعيد الرسمية، وعدم استغلال وقت العمل الرسمي لأداء الواجبات والأعمال الرسمية.

د- الاختلاس والسرقة: بمعنى سرقة المال العام أو التواطؤ في سرقته من جانب الشخص المسؤول عن إدارته وحمايته في أحد أجهزة الدولة (وتحويل هذا المال العام المختلس لصالح الشخص المختلس وشركائه).

ه- التزوير والخداع: وهو جريمة تجارية تتضمن قيام الموظف المسؤول في جهاز أو مؤسسة حكومية بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع والوثائق التي أؤتمن عليها، واستخدام هذه المعلومات لتحقيق مكسبا ماليا أو منفعة.

و- الابتزاز: ويعني قيام الموظف في مؤسسة حكومية أو خاصة أو أي فرد عادي بإرغام طرف أخر على إرضائه بمكسب مادي مقابل تعهد الطرف الأول بحماية الثاني وبالامتناع عن مضايقته أو التوقف عن تهديده أو التشهير به أو الإعلان عن معلومات حقيقية أو مزعومة لإلحاق الضرر والأذى بسمعة الطرف الثاني أو مصالحه.

ي- المحسوبية: حيث يقوم المسؤول الإداري في القطاع الحكومي بإعطاء الأولوية للأقارب والأصدقاء والمعارف في حالات التوظيف والترقية الوظيفية وإعطاء المناقصات على المشتريات والأعمال التجارية الأخرى دون التقيد بالقواعد والقوانين المنظمة للتوظيف دون مراعاة اعتبارات الجدارة والمؤهلات والاستحقاق وتكافؤ الفر ص.وقد كاد أن يكون هذا النوع من الفساد القاعدة العامة التي يتعامل بها المسؤولون في البلدان النامية.

ز- التهرب الجبائي والجمركي: ويعتبر وجه من أوجه الفساد المالي الشائع ونعني به تهرب الأفراد عن دفع الأقساط الضريبية بعد التصريح بالأرباح أو التصريح الكاذب وهو المظهر الأكثر شيوعا، وهناك التهرب الجمركي وهو ناتج عن

---

[12] يعرف القانون الدولي المنصب العام على أنه منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام.

[13] LABARONNE Daniel, **Privatisation et corruption dans les pays de l'Est :Le paradoxe des privatisations de masse,** Université Montesquieu Bordeaux IV, sur site d'Internet : www.univ-paris12.fr/www/labos/gratice/Labaronne.doc consulté le 25/07/2008.

[14] علي بقشيش، الفساد ماهيته، أسبابه، أثاره وطرق معالجته، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " آثار الفساد الإداري على التنمية" , المركز الجامعي خميس مليانة، 2006/12/04/03.

وجود شبكة من الأعوان والمسؤولين المساهمين فيه، ولذتك نجد وثائق البنك العالمي تضع مؤسسات الجمارك وإدارة الضرائب على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على الأسعار وعلى مداخيل الدولة وعلى المنافسة الشريفة.

2-3 أسباب الفساد الإداري: للفساد أسباب عديدة أهمها:[15]

أ- **سوء الإدارة** : ويتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي.

ب- **انخفاض الأجور:** حيث أن الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف لا تكفيه لتلبية وإشباع حاجته وسد متطلبات عائلته.

ج- **ارتفاع الأسعار والخدمات التي يحتاجها الموظف**: وذلك نتيجة لظهور السوق السوداء واختفاء السلع في قنوات التوزيع الرسمية، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأجر أو الراتب.

د- **ضعف تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات التي تنظم الوظيفة والعمل, وتنظيم سلوك العاملين في المؤسسات:** إن تطبيق القوانين والنظم والقرارات يحتاج إلى قيادات إدارية مخلصة للوطن وملتزمة أخلاقيا في أداء الواجب والعمل لان أخطر أنواع الفساد هو فساد القادة، ولذلك يتطلب الأمر من القيادات الإدارية أن تكون شجاعة قادرة على مواجهة الفساد والتسيب، مستعدة للتضحية بالمصلحة الشخصية من اجل خدمة الوطن والمجتمع.

ه- **سوء التنظيم وعدم الاستقرار الإداري:** إن عدم وجود هيكل تنظيمي جيد، وعدم استقرار القيادة الإدارية وتغيرها باستمرار، وعدم وجود دليل تنظيمي يتضمن إرشادات وتوجيهات إدارية لسلوك الموظفين والعاملين...إلخ. كل ذلك يساهم في تدني السلوك الوظيفي المرغوب ويؤدي إلى تفشي السلوك اللاأخلاقي في المؤسسة.

و- **سوء تطبيق الإجراءات العلمية في اختيار وتعيين الموظفين**: سوء تطبيق الإجراءات العلمية في اختيار وتعيين الموظفين نتيجة لعدم استخدام أسلوب المقابلات الشخصية والاختبارات اللازمة لاختيار العاملين الذين تتوفر فيهم الكفاءة والصدق والأمانة في التعامل والعمل وكذلك إهمال استخدام التقارير السنوية وتقويم الأداء ومعايير الترقية...الخ.

4-2 مستويات الفساد: يميز المختصون في الإدارة بين مستويين للفساد الإداري، وهما:[16]

– **الفساد الأكبر**: وهو الفساد الذي يرتكبه ذوي المناصب العليا من رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، وهذا النمط من الفساد لا يكون بالضرورة متعارضا مع الاستقرار السياسي.

– **الفساد الأصغر:** وهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية والمادية والفساد الأصغر يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بسرقة أموال الدولة مباشرة.

3- الشفافية والتنمية المستدامة في الدول العربية من خلال بعض المؤشرات العالمية: رغم أن بعض الشركات في الدول العربية تنظر إلى الشفافية على أنها تدخل في سياساتها الإدارية، مما يؤثر سلباً على مستوى الإفصاح لديها، وبالتالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي, إلا أن دراسات أجرتها منظمة الشفافية الدولية بشأن معدلات الفساد في العالم أظهرت تطبيق قطر والإمارات –مثلا- لأعلى معايير الشفافية الاقتصادية على المستوى العالمي، الأمر الذي جعلهما تحتلا المرتبة الأولى والثانية عربيا. بينما احتلت فنلندا وأيسلندا ونيوزيلندا والدنمرك وسنغافورة المراتب الخمس الأولى عالميا كأكثر بلدان

[15] بلقاضي بلقاسم, وآخرون, الفساد الإداري أسبابه مظاهره وخطط القضاء عليه, ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " آثار الفساد الإداري على التنمية" , المركز الجامعي خميس مليانة، 2006/12/04/03.

[16] بلعزوز بن علي، مداني أحمد، الآثار الاقتصادية الكلية للفساد الإداري، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " آثار الفساد الإداري على التنمية" , المركز الجامعي خميس مليانة، 2006/12/04/03.

العالم التزاما بمعايير الشفافية وأقلها فسادا(حسب نفس الدراسة)، فيما جاءت بلدان مثل السودان وغينيا والعراق ومانيمار وهاييتي في قائمة البلدان الخمسة الأكثر فسادا على المستوى العالمي.

1-3 وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد: يصدر مؤشر مدركات الفساد سنويًا منذ عام 1995، عن منظمة الشفافية الدولية، التي تعرف عدم الشفافية (الفساد) على أنه: "استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة"، ويرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، وتتراوح درجات الشفافية ما بين 10 (نظيف جدًا) و0 (فاسد جدًا).

الجدول رقم (1): مؤشرات الفساد في الدول العربية

الدولة	2008			2007		2006		
	علامة المؤشر	الرتبة العالمية	الرتبة الإقليمية	علامة المؤشر	الرتبة الإقليمية	علامة المؤشر	الرتبة العالمية	الرتبة الإقليمية
قطر	6.5	28	01	6	01	6.0	32	02
الإمارات	5.9	35	02	5.7	02	6.2	31	01
عمان	5.5	41	03	4.7	04	5.4	39	04
البحرين	5.4	43	40	5	03	5.7	36	03
الأردن	5.1	47	05	4.7	05	5.3	40	05
تونس	4.4	62	06	4.1	07	4.6	51	07
الكويت	4.3	65	07	4.3	06	4.8	46	06
المغرب	3.5	80	08	3.5	08	3.2	79	11
السعودية	3.5	80	08	3.4	09	3.3	70	10
الجزائر	3.2	92	10	3	10	3.1	84	12
جيبوتي	3.0	102	11	/	/	/	/	/
لبنان	3.0	102	11	3	10	3.6	63	08
مصر	2.8	115	13	2.9	11	3.3	70	09
موريتانيا	2.8	115	13	/	/	3.1	84	12
ليبيا	2.6	126	15	2.5	12	2.7	105	15
اليمن	2.3	141	16	2.5	12	2.6	111	16
سوريا	2.1	147	17	2.4	13	2.9	93	14
السودان	/	/	/	1.8	14	2.0	156	17
العراق	1.3	178	18	1.5	15	1.9	160	18

المصدر: المنظمة العالمية للشفافية

غطى المؤشر لسنة 2008، 180 دولة منها 18 دولة عربية، وهو نفس العدد بالنسبة لسنة 2007، يعكس مؤشر مدركات الفساد لعام 2008 الطبيعة المتنوعة للمنطقة العربية، حيث أحرز 13 بلدا على أقل من 5 علامات في المؤشر، مما يشير إلى مشكلة فساد خطيرة، إضافة إلى خمسة بلدان فقط التي أحرزت ما يفوق عن 5 علامات.

توضح نتائج مؤشرات مدركات الفساد أنه وبالرغم من الفساد وانعدام الشفافية اللذان ما يزالان يشكلان تحديا أساسيا أمام تنمية المنطقة العربية، إلا أن خطوات الإصلاح الهيكلي تسير ببطء. ولقد اكتسبت مسألة مكافحة الفساد في القطاع العام زخما وشرعية ويتم الآن مواجهة ذلك بوضوح باعتباره العقبة الرئيسة أمام التنمية، بدأ من

المغرب والجزائر، مرورا بمصر، ولبنان، والأردن، والكويت، واليمن. ويمتد هذا الزخم لفلسطين على الرغم من عدم إدراجها في مؤشر مدركات الفساد.

وتظهر مؤشرات مدركات الفساد للسنوات 2006-2007- 2008 مستويات أدنى من مدركات الفساد في قطر، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، والبحرين، والأردن. ولم يتضح بعد ما إذا كان هذه المستويات، ولا سيما في دول الخليج الغنية بالنفط والغاز ناتجة عن زيادة في الإرادة السياسية لمكافحة الفساد والجهود التي تبذلها هذه الدول في مجال تعزيز معايير الشفافية، أو يعكس قدرة الفوائض الكبيرة، التي تغذي التنمية الاقتصادية السريعة، وبالتالي تساعد على إخفاء الآثار السلبية للفساد.

2-3 مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول العربية:

لا تتوفر الدول العربية بعد على نظام بيانات ملائم لوصف البيئة الطبيعية وتفاعلها مع الاقتصاد. حيث لا تستعمل مؤشرات مناسبة لتقييم تطبيق برامج التنمية المستدامة، وذلك لأسباب مختلفة. نُذكر منها: قلة المعرفة أو الخبرة، وعدم كفاية الوسائل البشرية والمادية، ضمن القيود الكبيرة في هذا المجال عموما.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن جهودا قد بذلت على مستوى هذه الدول من أجل وضع مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة في إطار تطبيق جدول أعمال القرن 21. فقد تم تعيين هيئات في هذه البلدان للتنسيق بين فعاليات هذا البرنامج. وتتولى هذا التنسيق في الجزائر وزارة إعداد التراب والبيئة وكتابة الدولة في البيئة في المغرب، والوكالة الوطنية لحماية البيئة من خلال المرصد التونسي للبيئة من أجل التنمية المستدامة في تونس. ويوضح الجدول التالي مؤشرات التنمية المستدامة في كل من الجزائر ومصر وتونس.

الجدول رقم(2): مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول العربية

البلد	جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	ضعيفة

الجزائر	▪ محاربة الفقر ▪ تغيير أنماط الاستهلاك ▪ مستوطنات بشرية ▪ التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ▪ محاربة إزالة الغابات ▪ محاربة التصحر والجفاف ▪ الاستغلال المستدام للجبال ▪ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة ▪ البيوتكنولوجيا ▪ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها البيولوجية ▪ نفايات خطرة ▪ التربية والتوعية العامة والتدريب	▪ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪ حماية الجو ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ الموارد المائية ▪ المواد الكيماوية السامة ▪ المزارعون ▪ الموارد والآليات المالية ▪ التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات ▪ العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪ التعاون الدولي من أجل بناء القدرات. ▪ الصكوك القانونية الدولية. ▪ الإعلام من أجل اتخاذ القرارات.	▪ التعاون والتجارة الدوليان ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ المزارعون ▪ الترتيبات المؤسسية الدولية
مصر	▪ التعاون والتجارة الدوليان ▪ محاربة الفقر ▪ الصحة ▪ المستوطنات البشرية ▪ التخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الأرضية ▪ محاربة إزالة الغابات ▪ محاربة التصحر والجفاف ▪ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ الموارد المائية ▪ النفايات الصلبة ▪ المنظمات غير الحكومية ▪ السلطات المحلية ▪ العمال ونقاباتهم ▪ التجارة والصناعة الدوائر العلمية والتكنولوجية ▪ التربية، والتوعية العامة والتدريب ▪ التعاون الدولي وبناء القدرات	▪ تغيير أنماط الاستهلاك ▪ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها البيولوجية ▪ المواد الكيماوية السامة ▪ النفايات المشعة ▪ دور المرأة في التنمية المستدامة ▪ الأطفال والشباب ▪ السكان الأصليون ▪ الموارد والآليات المالية ▪ التكنولوجيا، والتعاون، وبناء القدرات ▪ العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪ الترتيبات المؤسسية الدولية ▪ الإعلام من أجل اتخاذ القرار	▪ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪ حماية الجو ▪ الاستغلال المستدام للجبال ▪ البيوتكنولوجيا ▪ النفايات الخطرة
تونس	▪ محاربة الفقر ▪ الدينامية والاستدامة ▪ الصحة ▪ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪ التخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الأرضية ▪ محاربة إزالة الغابات ▪ محاربة التصحر والجفاف	▪ التعاون والتجارة الدوليان ▪ تغيير أنماط الاستهلاك ▪ المستوطنات البشرية ▪ حماية الغلاف الجوي ▪ الاستغلال المستدام للمناطق الجبلية ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ البيوتكنولوجيا	▪ المواد الكيماوية السامة ▪ النفايات الخطرة

	▪ تشجيع تنمية زراعية وريفية مستدامة ▪ الموارد المائية ▪ دور المرأة في التنمية المستدامة ▪ الأطفال والشباب ▪ الموارد والآليات المالية ▪ التكنولوجيا، والتعاون، وبناء القدرات ▪ التربية والوعي العام والتدريب ▪ التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ▪ الترتيبات المؤسسية الدولية ▪ الصكوك القانونية الدولية	▪ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها البيولوجية ▪ النفايات الصلبة ▪ الإعلام من أجل اتخاذ القرار	

المصدر: الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 13-16 مارس 2001

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الوضع يختلف بشكل ملحوظ من بلد لآخر في مجال توفر ونوعية البيانات بشأن الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة كما هي معروضة في جدول أعمال القرن 21. ومن المفيد أن نشير إلى أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر ومصر، وأن تلك المتعلقة بالصحة تعتبر هي الأخرى جيدة جدا في الجزائر، أما بشأن مؤشر إدماج إشكالية البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار فهو جيد جدا في تونس، وجيد لكنه ناقص في الجزائر، وضعيف في مصر.

4- آثار الفساد على التنمية المستدامة: يؤثر الفساد على التنمية المستدامة من خلال التأثير على جوانبها الأساسية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[17]

1-4 الآثار على التنمية الاقتصادية:

– إحداث خلل في توزيع الدخل القومي: إن أهم آثار الفساد الاقتصادية المباشرة هو إحداث خلل في توزيع الدخل القومي بآليات غير شرعية خارج دائرة الآليات الشرعية لتوزيع الدخل إذ يستحوذ طرفا الفساد الراشي والمرتشي على موارد غير شرعية تزيد الأغنياء غنى" بما يستحوذون عليه من الدخل القومي دون عمل ومجهود يستحق عائداً شرعياً.

– توظيف الأموال الفاسدة: غالبا ما تحول الأموال الفاسدة إلى الخارج فلا تدخل في الدورة الاقتصادية والإنتاج المحلي، وبالتالي حرمان الاقتصاد الوطني من استثمار هذه الأموال التي كانت حقا من حقوقه.

– ترسيخ التنمية غير المتوازنة: في حالة دخول الأموال الفاسدة في الدورة الاقتصادية فأنها تتركز في العاصمة والمدن الكبيرة الأخرى لتواجد الفاسدين في هذه المدن، فيحرم الريف من عائداتها بالرغم من فسادها، فتترسخ التنمية غير المتوازنة في حين أن عائدات ومنافع الفساد لو بقيت في الخزانة العامة لكان من الممكن تحويلها إلى الريف في قطاع خدمات التعليم والصحة والبنيات التحتية الأساسية مثل الطرق أو إلى القروض الصغيرة لصغار المنتجين في الريف.

[17] عبد الرحيم أحمد بلال، الشفافية.... الفساد والتنمية، مفهوم وأنواع الفساد ومجالاته، صحيفة سودانايل الإلكترونية، 2004/05/30.

– توظيف الأموال الفاسدة في الاستهلاك المفرط: يحول جزء من الأموال التي يستحوذ عليها المرتشون إلى الاستهلاك المفرط نتيجة للقيم التي تسيطر على الفاسدين مثل المغالاة في المتع الحسية والتباهي بالمظاهر المادية من سيارات فخمة وحلى ومساكن فاخرة وأثاثات مستوردة. فالمال الذي يأتي سهلاً دون عناء وعمل يذهب في الصرف السهل.

– هجرة الأدمغة: إن سحب جزء من الدخل القومي وتحويله إلى الخارج يؤدى إلى خفض معدلات المدخرات القومية وبالتالي معدلات الاستثمار فتقل فرص التشغيل فيهاجر المهنيون إلى الخارج خاصة الإطارات التي لا تسمح لهم طبيعة عملهم العلمي والمهني بمجاراة ممارسات الفساد.

– الاقتصاد الموازي وغسيل الأموال: من مجالات توظيف الأموال الفاسدة في كثير من الدول، إدخالها في دورة الاقتصاد الموازي كغسيل الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة لما ترتبط به من قيم غير أخلاقية تقوم على المصالح الخاصة غير مبالية بالمصالح والمنفعة العامة.

– **كفاءة رأس المال:** إن الفساد يزيد من تكلفة الاستثمارات وبالتالي يقلل من كفاءة رأس المال وتغيب الشفافية في هذا المجال مما يدفع المستثمرين للهروب إلى دول أخرى ينعدم أويقل فيها الفساد في مجال الاستثمار.

2-4 **آثار الفساد على التنمية الاجتماعية:** تعتبر القطاعات الاجتماعية أكثر القطاعات تأثراً بالفساد حيث:

– من شأن التهرب الجبائي- مثلا- أن يضعف ميزانية الدولة ويخل بالمنافسة الشريفة بين الشركات ويحرم الدولة من إيرادات مهمة، وبذلك تتأثر التنمية الاجتماعية في جانبها الإنساني فتتدهور الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية خاصة للمجموعات الفقيرة من سوء تغذية وتدنى مستويات الصحة والتعليم والتأهيل...الخ.

– يؤدي الفساد إلى الانحراف بالأهداف والسياسات التنموية ويعيد توجيه الموارد الحكومية إلى مجالات وفئات غير مستهدفة، وذلك لأنه في ظل بيئة فاسدة لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرسومة لسياسة التنمية، مما يؤثر سلبا على الخدمات الموجهة للفقراء.

– يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويؤثر سلبا على الطبقة الفقيرة في المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

– يرسخ الفساد قيم الأنانية ويؤدي إلى انتشار اللامبالاة والسخرية واحتقار العمل وإتقانه وكفاءته كمصدر أساسي للثروة، فينتشر التوجه إلى الفساد والغش والتدليس والمراوغة.

– إن توظيف الأموال الفاسدة في الفساد يجعل آثاره السالبة مركبة ليس في الاستحواذ على أموال عامة بطرق غير شرعيه تخسرها خزينة الدولة فحسب, بل توظيفها في مجالات تؤثر سلباً على المجتمع كذلك.

3-4 **آثار الفساد على البيئة**: يؤدي الفساد إلى تدهور البيئة وإلى تدهور ظروف الحياة والعمل خاصة لسكان الريف. فالقطع الجائر للغابات نتيجة للفساد من الأسباب الأساسية لتدهور البيئة في الدول النامية. والتدهور البيئي قد يصل مرحلة لا يمكن بعدها إعادة تعمير البيئة مما يدفع السكان المتأثرين بهذا التدهور إلى الهجرة والنزوح فتتدهور مناطق أخرى بهذه الهجرة نتيجة للخلل في التوزيع السكاني، وبالتالي ينتشر الفقر وتزداد حدته، وتقع أعباء تدهور البيئة وتلوثها وتكلفتها على الفقراء الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم من آثار التدهور والتلوث فيتعرضون للمخاطر أكثر من غيرهم.

كما قد يؤثر الفساد سلبا على البيئة لما يتم اختيار العروض في المناقصات والصفقات العمومية على أساس المحسوبية وتعاطي الرشوة، وليس على أساس المنافسة الشريفة التي تأخذ بعين الاعتبار عنصر التلوث البيئي.

5- دور الشفافية في تحقيق التنمية المستدامة:

تساهم الشفافية في تحسين الأداء التشغيلي وتقييم الشركات في الأسواق، كما تساهم في تشجيع الابتكار والاستثمار الطويل الأمد في رأس المال البشري والمادي، إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء الملكية الفكرية. ومن

خلال تحفيز الأداء وتوليد عائدات أعلى وزيادة ربحية الشركات، تساهم أيضا في نمو الإنتاجية الإجمالية للشركات وهو مصدر من مصادر النمو الاقتصادي. ومن خلال الحد من سوء استعمال النفوذ من جانب المطلعين من داخل الشركات، تساهم كذلك في إنشاء آلية فعالة لنقل الثروات من جيل إلى جيل. ومن خلال مراقبة مدراء الشركات في القطاعات المالية والحقيقية ومساءلتهم عن أفعالهم، توفر الحماية لمصالح المستثمرين وتشجع في المقابل الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة.[18]

تعمل الشفافية على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسينها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدى إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.[19]

وغياب الشفافية يعرقل التنمية الاقتصادية من خلال الحد من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، وتضخيم الإنفاق الحكومي، وتحويله عن مجالات التربية والصحة وتأهيل البنية التحتية باتجاه مشاريع عامة أقل فعالية وأكثر عرضة لعمليات التلاعب والغش والاحتيال وقبض الرشاوى.

قائمة المراجع

- أبوبكر مصطفى بعيرة، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، ورقة مقدمة في المؤتمر الوطني الأول للتنمية الإدارية، المعهد الوطني للإدارة، طرابلس، ليبيا، 28-29 اكتوبر 2007.
- أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مركز تطير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، 2007.
- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

[18] ناصر السعيدي. حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال في لبنان.كلمة ملقاة في حفل إطلاق " قواعد الآداب المهنية في قطاع الأعمال، بيروت، 2004/04/28.

[19] نرمين أبوالعطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم، ورقة عمل، وزارة التجارة الخارجية المصرية، 2005.

- بلعزوز بن علي، مداني أحمد، الآثار الاقتصادية الكلية للفساد الإداري، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " آثار الفساد الإداري على التنمية "، المركز الجامعي خميس مليانة، 2006/12/04/03.
- بلقاضي بلقاسم, وآخرون, الفساد الإداري أسبابه مظاهره وخطط القضاء عليه, ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " آثار الفساد الإداري على التنمية" , المركز الجامعي خميس مليانة، 2006/12/04/03.
- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2006.
- الصندوق السوري لتنمية الريف، مشروع ترويج ونشر التخطيط للتنمية المستدامة على المستوى المحلي في الجمهورية العربية السورية، 2007- 2004
- عبد الرحيم أحمد بلال، الشفافية.... الفساد والتنمية، مفهوم وأنواع الفساد ومجالاته، صحيفة سودانايل الإلكترونية، 2004/05/30.
- عبد العزيز بن صقر الغامدي، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة،جامعة نايف للعلوم والأمنية نموذجا،ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت، 23-2006/04/26م.
- علي أحمد فارس، حل الأزمات: الفساد الإداري نموذجا، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، موقعا مركز المستقبل للدراسات والبحوث http://mcsr.net ، 2008/08/08.
- علي بقشيش، الفساد ماهيته، أسبابه، أثاره وطرق معالجته، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول " آثار الفساد الإداري على التنمية" , المركز الجامعي خميس مليانة، 2006/12/04/03.
- محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة، وحماية البيئة في السنة النبوية، ورقة مقدمة في الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول : القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث، موقع نبي الرحمة دوت كوم www.nabialrahma.com
- ناصر السعيدي. حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال في لبنان.كلمة ملقاة في حفل إطلاق " فواعد الآداب المهنية في قطاع الأعمال، بيروت، 2004/04/28.
- نرمين أبوالعطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم، ورقة عمل، وزارة التجارة الخارجية المصرية، 2005.
- LABARONNE Daniel, **Privatisation et corruption dans les pays de l'Est :Le paradoxe des privatisations de masse,** Université Montesquieu Bordeaux IV, sur site d'Internet :
www.univ-paris12.fr/www/labos/gratice/Labaronne.doc consulté le 25/07/2008